

و في تفسر المشا بوري ان بعضهم جعل الفاضل على الزنا وخصه من غيره
الفاضل بعبدة العبادين او في فعله في الارض الاية بما تشبهه لعدم الفاضل لهم
تمس سر واما ما ذكره من ان المعاصاة الاارب بذكر تلك القبايح والمعاصي
عند ذكر الانبياء عليهم السلام فبما فيهم من بركة البركة فان الاشاعة بغير الاذن
قالوا يجوز صدور العواض عنهم قبل ان نقل الكلام بالاربعين من المقارنة
فذكر ونقل الكلام ليس بغير الا اتفاق والتم كذا في قوله
عند الاستدلال على وجود الواجب او على وحدته مثلا
كقوله في قوله لا يشركه ولم يتوحيه عليهم الى الان موازنة عن عاقل فضلا عن فاسد بل
ذلك اسانة ارب او كثر او غلب فكله في اني به الله ههنا الاتحاد اسلوب
الكلامين واما الدليل ان الصب على هذا التفسير غير الجواب وانحر انه غير
من الاعراض التي من سببها الخيض او الاستحاضة ولما راى العقيد ان عايز عن
جواب مسئلة اضطرب وقال ساخطا عليه اوضح هذه القضاة وراى ان
وقته لم يلبس به ففعلنا في ان الصب ان يراه الجليل والتميمات انما
والصاعد من رطل على شاة القراة **قال** الموضع ان يردت به ان
العبارة فانهم حشروا صدور النبي منهم لزمه القول بجواز ذلك
والفقهاء على وقوع الكفاية منهم قبل النبوة كما في قصة ابي يوسف فليظن العالم
بين الانصاف بل يجوز القيد الى هذه الاحاطيل الغابرة والاراء التي
يقرب كلفه شقوا الى قبول قول من كان ينقل به الفاضل طول عمره الى وقت
نبوته وانه لا يصفى من حال النبوة وهل ثبت بقول من ان اجتمع على
واحد النجف مع الاشاعة في هذا الساقط وانما انما في ذلك
استعملوا القبول لانه
من غير ان يعلم بالمره به ولا يرسل اليه رسولا النبي بل على امتثال العرب
بمع القبايح من عند تعوان كما هو واقع في الوجه فانه من فعلهم ويؤمن
بالحسن هو الواقع والقبوح هو الذي لم يقع فانه الصفات الكونية
زواله من حيث لو وقع من الله تعالى في جميعه من النبوة باعتبار
الاشاعة مع كراهة وهو من الله وكل ما يفعل لهم فهو من الله والوجه
كلهم مع هذا المذهب التفسير للانبياء فغوة بعد ان يذهب يودي
سبب الكلام في بعض الامكان وجوابه من اجتمع في كل الزوايل والصفات
وقد عرفت من ان الاشاعة في هذا السبب قد اكدوا الضرورات التي
قال المذهب منفسه انما قول سنده لال لغيره على وقوع الله

في قوله النبي ليس على الانبياء
والمعجزات من غير ان يوافقوا

من الانبياء قبل النبوة لانه لو كانت مستدلالا لكانت مستدلالا لان الامام واقع على
ان انجوت يوسف صبارا وانبياء غيره القاه يوسف في الحبس وفي قوله لا ادب
التي لا تشك انها كبرية وهذا الرجل بالقرن مجازيا بالتحريف والتمويل والودعية
كما عاين في الاحوال السوية والمعتزلة يشتمون الوجود وهو لا يقدر على الوجود
ويجوز معهم في الجواز ووجه ان غائب الطوره والبحث ثم ما ذكر ان المصنف في الاز
ساقط لانهم يزعمون ان بعض الكفاية وفيه من الطماة فمعرفة ان
جوابه كذا في قوله الحسن والوجه عن ان مجازي وعقلان لمعنيين اخوان خدمت
ان كل ما ذكره ليس من تفسيره ولا يرد عليه شي وانهم لا يخالفون ضرورة العقل
انهم **قال** وهو في الجماع معناه وانما ذمهم من ذم ان كونهم انبياء
في تفسيره الاجتهاد بالنبوة في قوله ولا ذلك تحريك ربك ويحك من ارب
الاجازة ويتم نعمت عليك وعلى آل يعقوب كما انما على ابيك من قبل ان يرس
واضح الاز وبسبب الاجتهاد في الاظهار في قوله المصنف كما يشبه قوله ولا ذلك
تجنيك فان معناه على ما ذكره في قوله المصنف في ذلك تحريك ربك ويحك من ارب
قال الاجازة ويتم نعمت عليك وعلى آل يعقوب كما انما على ابيك من قبل ان يرس
قال الاجازة ويتم نعمت عليك وعلى آل يعقوب كما انما على ابيك من قبل ان يرس
انهم من المادنية علماء الدرعية وقطيف المرسية فانما تعين النبوة فلا ولا في اللفظ
عليه ثم قال ابو علي انما في قوله المصنف في النبوة فلا ولا في اللفظ
كلامه كما قاله في ذلك الاجازة ويتم نعمت عليك وعلى آل يعقوب
يقضي حصول تمام النبوة لا يعقوب فانما كان المراد من تمام النبوة هو النبوة لزم
خصه والامال يعقوب ترك العمل به في حق من عدل انبياءه ويجب ان يكون له
بمعرض اولاده التي وكل ذلك من غير عدم الاجماع وليس يعتقد الاجماع في ذلك
مع اتفاق ائمة اهل البيت عليهم السلام وعلماء الشيعة على خلاف ذلك وانهم
لمساواة بعد النبوة والامانة على ان الشرايع الجديدة لا يكون في ذلك من المعتزلة
فيهم الى نفي المسامحة قبل النبوة التي كلفت باقي اللفظ منهم وهو الاجماع على اخوة
يوسف مع ان قولهم فيما على الله عنهم في كتابه يوسف واخواب الى انما
منها نحن الرب والبلد من ازمات الكبار لاسيما وقد اذعوا بسبب ذلك
على تصحيح ذلك الحق الصالح والقاه في عينه تاليف نذول العبودية وتجب
عن اللاب الشقاق والقوا باسمه واليران الدم والاسف العظيم واقوا
على الكذب فابقيت خصله من مودة ولا لظن في الشرف والفساد الا وقره انوما
وكان ذلك في بعض العصور والنبوة واما قول المصنف ان المصنف بالتمتعين بحجاب
سند لال المعتزلة لا يخضع بحجاب بل من كبر ضرورة العقل لا يرضى

نظمه كما يجب كالمصنف في قوله العرف
الدار على عرف من غير ان يوافقوا